

خافض صدقة !!

محمد راکان مصطفی

باتت الأخطاء الطبية سمة لشافينا الحكومية والخاصة، وأصبح الاستسهال في حياة وصحة المرضى أمراً طبيعياً في ظل صمت ولا مبالاة الأجهزة الرقابية المختصة على القطاع الصحي، ما حول مهنة الرحمة إلى تجارة هدفها جني الأرباح على حساب الآلام وحتى الأرواح.

جديد قطاعنا الصحي محدث في أحد مشافينا الحكومية والحاصل على شهادة الجودة، حيث تبين بأنه يفتقر لوجود خاضض حرارة كانت بحاجته إحدى المريضات التي اضطررت ذويها للبحث في الصيدليات المجاورة للمشفى لتأميمه، ليقوم بعدها طبيب الإسعاف بعد استشارته لمشرف القسم بإجراء شق في رقبة الفتاة البالغة من العمر ١٤ عاماً دون اتباع الإجراءات الالزامية لاستقصاء وجود حاجة مثل هذا الإجراء والذي تبين لذويها بعد وقوعه وبناءً على رد فعل الطبيب المشرف بأنه إجراء خطأ لم يكن يستوجب الدحوث.

الصادمة كانت بقيامهم بضماد الجرح بشاش ولاصق وتخرج المريضة، والتي احتاجت إلى إجراء اتصالات والتواصل لدى إدارة المشفى ليتم استقبالها مرة ثانية وإجراء خيطة للجراح، بعد وصف الموضوع من القائمين عليه بأنه شيء بسيط! ليعود الجدل من جديد بين أطباء الإسعاف وأهل المريضة عن السبب في تقدمهم بالشكوى إلى إدارة المشفى وبأن الموضوع بسيط لا يستوجب أي شكوى!

وإلى متى يستمر صمت وزارة الصحة ونقابة الأطباء عن الأخطاء الطبية واللجوء إلى حجة التداخلات الجراحية لتغطية ما ينتج من حرائق برتكها الملائكة البصر؟!

وزير التربية لـ«الوطن»: نتائج التكميلية خلال أسبوعين والعملية الامتحانية انتهت بلا عقبات

ألفاً اعترضوا والمستفيدون ٣٢٦ فقط

الدراسي

انتهاء عمليات التدقيق في
الاعتراضات التي قد مها
الطلاب في امتحان شهادة
التعليم الأساسي



كل اعتراض يحتاج إلى جهود كبيرة ووقت نحتاج أن نوظفه في العملية التربوية لتحقيق مصلحة الطلاب.

ونفي العزب صحة ما يتم الحديث عنه حول تأجيل العام الدراسي وقال: إن هذه المعلومات لا أساس لها مطلقاً لأن العام الدراسي محدد وفق برنامج تربوي مدروس يحقق الخطة الدراسية في مدارستنا، مؤكداً اتهاء عمليات التتفيق في الاعتراضات التي قدمها الطلاب في امتحان شهادة التعليم الأساسي.

وكان طلاب الثانوية العامة الفرع العلمي أنهوا امتحانات الدورة الثانية أمس بمادة الكيمياء كما أنهت طالبات النسوية لامتحانات بمادة الفيزياء والكيمياء فيما يستمر طلاب المهنية التجارية بتقديم امتحانات الدورة الثانية لغاية اليوم وينتهي بها بمادة حاسبة التكاليف وتقدم أمس طلاب الثانوية الشرعية لامتحانات مادة الفرائض ويوصى عليهم امتحاناتهم لغاية العاشر من الشهر الجاري. وكان طلاب الفرع الأدبي أنهوا امتحانات الدورة التكميلية يوم أمس الأول بمادة اللغة الإنكليزية. وبين

محمود الصالح كل اعتراض

وزير التربية عماد العزب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عملية الامتحانية للدورة التكميلية انتهت بدون أي عقبات، من المتوقع صدور نتائج هذه الدورة خلال أسبوعين من ييخه، مشدداً على ضرورة إيصال كل طالب إلى حقه مما تمت الجهود اللازمة لذلك.

شارع العزب إلى أن الطالب الذي كتب بلون مختلف حصل على حقه وتم ثبيت العلامة له وتمت معاقبة من كان السبب، وهذا يأن عدد الاعتراضات في الدورة الأولى تجاوز ٣٩٧٠٠، تراص استفاد نتائجة التدقيق ٣٢٦ طالباً وطالبة، وتم دقق في الاعتراضات بمتنى الأمانة، حتى بأدق التفاصيل لبيان إ يصل الطلبة إلى حقوقهم.

أكد العزب أن الوزارة على استعداد لسماع أي اعتراض حتى انتهاء المدة القانونية للاعتراضات للبحث فيه، مضيفاً: «نتمنى أن تكون الاعتراضات حدبة لأن إعادة التدقيق في

أسواق العيد



إلغاء النظام الفصلي المعدل في الجامعات والعودة إلى «فصلين دراسيين» «النظام السنوي» على طاولة حاسة مجلس التعليم القادمة

فادي، يك الشيف

يشمل مقررات الفصلين معًا (دورة صيفية)، ويحق للطالب الدخول إلى امتحانات الدورة الصيفية إذا كان مجموع المقررات التي يحملها لا يزيد على ثمانية مقررات.

هذا وأكدت مصادر مجلس التعليم العالي لـ«الوطن» أن هناك مراسلات تمت وتقدير سابق صدور قرار إلغاء النظام الفصلي المعدل، ليصدر القرار من المجلس أمس وذلك بعدأخذموافقة، ليصار إلى العودة إلى النظام الفصلي (فصلين دراسيين).

وأوضحت المصادر أن جلسة مجلس التعليم العالي ستشهد بحث ومناقشة إمكانية تطبيق النظام السنوي على بعض الكليات الأدبية.

ويرتكز النظام السنوي المقترن تطبيقه، من دورة امتحانية واحدة تكون في آخر العام الدراسي، يتم فيها تقديم جميع مواد السنة، لمدة شهر تقريباً.

وفي حال الرسوب بعدد من المواد يسمح له بالتقدم لدورة امتحانية ثانية (تمكيلية) بعدد من المواد تحدد من الوزارة، كما هو الحال في النظام الدراسي المتبع في الشهادة الثانوية، علماً أنه لم يصدر أي قرار حتى تاريخه، ولم يحدد شيء، وإنما جرى تداول الموضوع مؤخرًا.

وكانت وزارة التعليم العالي قد طلبت من جامعات القطر بيان الرأي في النظام الفصلي المعدل على صعيد إيجابياته وسلبياته وإمكانية الاستمرار به للأعوام القادمة أو العودة إلى النظام الفصلي (فصلين نظاميين)، ليصدر قرار الإلغاء، كما جاء في كتاب صادر عن الوزارة بيان الرأي في إمكانية تطبيق النظام السنوي لبعض الكليات الأدبية (مثل الآداب والحقوق.. الخ) وعلى نظام التعليم المفتوح.

أقر مجلس التعليم العالي في جلسته أمس إنهاء العمل بالنظام الفصلي المعدل، والعودة إلى النظام الفصلي بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢٠ / ٢٠١٩، كما حدد بدء العام الدراسي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ يوم الأحد الواقع في ١٥ / ٩ / ٢٠١٩.

هذا وشهد القرار ردودًّا فعل كبيرة من الطلاب حول عدم الثبات على قاعدة معينة لفتره طويلة، وخاصة أن سمة التجريب في تطبيق الأنظمة الجامعية رافق قرارات مجلس التعليم العالي، على صعيد تطبيق النظام الفصلي المعدل وإلغائه، تأثيره عن اجتماعات قائمة لتقييم كل من السنة التحضيرية وعده قضايا بانتظاره «ضمن التقييم».

وبموجب النظام الفصلي تقسم السنة الدراسية في الجامعة إلى فصلين دراسيين «أول وثان» مدة كل فصل منهم ١٦ / أسبوعاً، حيث تجري الكلية دورتين امتحانيتين سنويًا تحدد مواعيدها حسب التقويم السنوي الذي يحدده مجلس الجامعة، على أن تكون الدورة الأولى في نهاية الفصل الأول والدورة الثانية في نهاية الفصل الثاني.

وتشمل امتحانات كل دورة مقررات الفصلين الأول والثاني حسب القواعد الامتحانية الناظمة.

أما النظام الفصلي المعدل الذي كان مطبقاً تقسم السنة الدراسية فيه إلى ثلاثة دورات امتحانية للسنة الدراسية، تحدد مدتها في التقويم السنوي الذي يصدر عن مجلس التعليم العالي، وتشمل امتحانات كل فصل المقررات التي يتم تدريسها في هذا الفصل فقط، كما تجري امتحاناً صيفياً

ميداني لـ«الوطن»: جمعيات توزع بطاقات أرضية وأخرى تمنح سللاً غذائية ومتباينة

أضاحي للمسجلين لديها من خلال منح بطاقة أضحية مستفيدين. وفي الوقت ذاته تم وضع إعلانات ملئ برييد نديم الأضحية من خلال الجمعيات، أي المساعدة في توزيع الأضحية على الأسر الفقيرة.

اكتد ميداني أن بعض الجمعيات توزع سللاً غذائية مبالغ مالية، موضحةً أن أي تبرع ينبع للجمعيات تكون إما بشكل مباشر أو بعد الحصول على الموافقة من مديرية الشؤون المعنية، وبالتالي لا يمكن للوزارة تدخل بالتوزيع خلال فترة العيد؛ كون التبرعات تكون شديدة وبالتالي التوزيع كبير والتدخل يعني الإنفاق من قبل الجمعيات. مشيرة إلى تقدم العديد للحصول على وافقات من الوزارة على طباعة وصولات تبرع، منوهةً أن توزيع وصولات التبرع يكون بشكل أكبر في مواسم أعياد، مؤكدة وجود تصفية للوصولات والحسابات حقاً، ومطالبة الجمعيات ضمن إجراءات معتمدة عليها تقييم ما ثبتت أن المصروفات وحيث فوائد

ضعف القوة الشائنة، الدعامة: تتحمّل ولا تتساقق

ن وجود تشكيلة واسعة من مختلف أنواع الحلويات
الألبسة والأحذية، إلا أن ضعف القدرة الشرائية
غلاء الأسعار فرض عليهم وضع أولويات الشراء
لتأمين احتياجات العيدين، لا قترين إلى أنه لا بد من وضع
الحلويات وشراء كل ما يمكن من الاحتياجات ضمن
بيان ما يدخلونه من المال.

ن جهتهم أشار أصحاب بعض المجال التجارية
ذين التقىهم «الوطن» إلى أن الحركة كبيرة وواسعة
ن الأهالي وحركة الشراء والبيع ليست بالمستوى
طلوب.

حمص- نبال إبراهيم
أهدت أسواق مدينة حمص أقبى
شكل كبير على شراء مستلزمات نـ
الأفراد والبنـور التي اعتادـ لها
بل كل عـيد، وعلى الرغم من أن جـ
مـركـة نـشـطة وازدـاماً كـبـيراً منـ
قدرـة الشـراـثـيـة لـهم كانت خـجـولة بـ
أكـدـ عدد منـ أهـالـيـ المـديـنـةـ فيـ الـأسـ
الـوطـنـ» أنـ الأسـعـارـ مـرـتفـعةـ وـغـيرـ

كلام رسمي جداً

محافظة حمص:

ستباشر لجنة توصيف المباني أعمالها قريباً

الى رئاسة تحرير صحيفة «الوطن»، إشارة الى الشكوى الواردة في صحفتكم بعددتها رقم /٣١٧٤ /٢٠١٩/٦/١٥، بعنوان: «٨٤ عقاراً آيلاً للسقوط في حمص... الباب لـ«الوطن»: توقف عمل لجنة التوصيف والثبت من ملكية اللبناني بعدم تسمية قاض من العل». وبعد متابعة الموضوع مع الجهات المعنية تبين ما يلي: تمت مخاطبة وزارة العدل بطلب تسمية قاضي عقاري ليكون رئيساً للجنة المنصوص عليها في المادة رقم /٤ / من التعليمات التنفيذية للقانون رقم /٣ / ٢٠١٨ الخاص بإزالة الأنقاض المتضررة، وبناء عليه تمت تسمية الاستاذ القاضي مازن عبيد رئيس محكمة البداية المدنية في عدليه حمص لعضوية هذه اللجنة.

اثناء إعداد قرار تشكيل اللجنة المذكورة تم اكتشاف عدم إمكانية تسمية رئيس محكمة البداية المدنية في عدليه

حمص، حيث إنه يجب بحسب القانون وتعليماته التنفيذية أن يكون رئيس اللجنة قاضياً عقارياً حسراً.

تم تسطير كتاب إلى وزارة العدل بتاريخ ٢٠١٩/٥/٨ لترشيع قاض عقاري لرئاسة اللجنة المذكورة، وعليه صدر قرار السيد وزير العدل رقم ٢٠١٤ / ل تاريخ ٢٠١٩ /٦ /١٠ تتضمن مادته الأولى تكليف القاضي العقاري مصطفى الخطيب رئيساً للجنة «توصيف اللبناني المتضررة من ملكيتها وملكية المقتنيات الخاصة والأنقاض».

بناء عليه تم إصدار قرار بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٠ يتضمن تشكيل لجنة «توصيف اللبناني المتضررة...» حيث ستباشر اللجنة أعمالها في القريب العاجل.

محافظ حمص بالتفويض رئيس المكتب الصحفي شذا إبراهيم